

المقالات الكلامية والآراء العقديّة بين التحقيق والتلفيق: إسهام في فهم أسباب الخلاف الكلامي ومحاولة تديره

Speech science sayins and doctrinal opinions between accuracy and fabrication: A contribution to understanding the cause of the theology disagreement and an attempt to manage it

حميد أيت الحيان

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش (المغرب). fayd13@hotmail.com

تاريخ النشر: 2023-05-05

تاريخ القبول: 2023-04-05

تاريخ الاستلام: 2022-12-22

ملخص:

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى إبراز وكشف معضلة واجهت المفكر الإسلامي -المؤرخ المتكلم- وهو يحاول أن يدون مقالات الفرق، ويعرض آراء المخالفين، والتي لا زالت تتناقلها الكتابات دون تحقيق وتمحيص، وتبني عليها أحكاما ومسلمات اكتست في أغلبها طابع القطع. إذ إن العوامل السياسية والإيديولوجية والاختلافات المذهبية غالبا ما تكون سببا في نسبة العديد من الآراء الخاطئة والأقوال الشنيعة إلى الفرق والمذاهب المخالفة وأربابها. وقد سعت هذه الدراسة من خلال منهج وصفي واستقرائي إلى إبراز مجموعة من الدواعي والأسباب التي ساهمت في بروز هذه الإشكالية، لتخرج بمجموعة من النتائج والخلاصات والتوصيات، أهمها حصر الخلاف العقدي داخل المجالس العلمية والمنتديات الفكرية، ولجم العوام عن الخوض فيه.

كلمات مفتاحية: المقالات، الفرق، علم الكلام، الخلاف، المعتزلة.

Abstract:

Through this research paper, We want to highlighting and revealing a very big problem facing the Islamic thinker (theologian historian), who attempts to write down the articles of the sects, and presents the opinions of the violators, which the writings are still circulating without investigation and scrutiny and based on them rulings and postulates, most of which are definitive.

As political and ideological factors and doctrinal differences are often the cause of wrong opinions and outrageous sayings of opposing sects and their leaders.

Through a descriptive and inductive approach, this study aimed to highlight a set of motives and reasons that contributed to the emergence of this problem, and introduced a set of results, conclusions, and recommendations, the most important of which is limiting the doctrinal discord within scientific councils and intellectual forums, and restraining the public from delving into it.

Keywords : Speech science sayins, the sects, theology, disagreement, Mu'tazila.

مقدمة:

كثير هي الآراء والأقوال والأحكام التي استقرت في الأذهان، وأصبحت مسلمات تتناقلها الكتابات دون تحقيق أو تمحيص، غير أنه وبقليل من البحث والتقصي يتضح بطلانها وعريها عن الحق، إذ إن العوامل السياسية والإيديولوجية والاختلافات المذهبية غالباً ما تكون سبباً في نسبة العديد من الآراء الخاطئة والأقوال الشنيعة إلى الفرق والمذاهب المخالفة وأربابها.

ومما يجب الإلماع إليه أن الخلاف العقدي ظل وقوداً للتوظيف السياسي منذ أمد بعيد، مع أول خلاف بعد وفاة النبي ﷺ حول الإمامة، ثم انتقل بعد ذلك إلى مباحث أخرى، حتى صار سمة رئيسية للمتكلمين، فساد بينهم وشمل كل أفكارهم ومباحثهم، "والأدهى من ذلك أنك لا تكاد تجد الخلاف بينهم وبين غيرهم من الفرق المخالفة فحسب، بل تراه ظاهراً وماثلاً فيما بينهم داخل الفرقة الواحدة" (المغربي، 1994م، ص.6)، فربما انتهى بعض الطوائف إلى تكفير كل فرقة سوى الفرقة التي يعتزى إليها—ظناً منه أنها الفرقة الناجية—، وربما استخدم المخالف أنواعاً من الدس والتدليس، ونقل الأقوال من غير فحص أو تمحيص.

وتذكر المصادر التاريخية أن أبا يوسف القزويني وكان شيخ المعتزلة في عصره، دخل على نظام الملك الوزير وكان عنده أبو محمد التميمي الحنبلي، ورجل أشعري ثالث، فقال له: أيها الصدر، قد اجتمع عندك رؤوس أهل النار"، قال نظام الملك: وكيف ذلك؟ قال: أنا معتزلي، وهذا مشبه، وذلك أشعري، وبعضنا يكفر بعضاً (تغري، بدون، ص.65/5).

ولمعالجة هذه الإشكالية، سلكت منهج التوصيف والاستقراء، من خلال نصوص كلامية، وآراء مدونة في كتب الفرق والمذاهب، أتغيا من وراء ذلك الكشف عن معضلة التأريخ للفرق الكلامية، وما يشوبه من أخطاء منهجية وأخرى معرفية، كما أبتغي الإبانة عن نتائج التلفيق والتشويه التي طالت هذا الفن، وما يترتب عنه من خلاف، غالباً ما يخرج عن دائرة المعرفة وميادين المناظرة والفكر، ليظهر ماثلاً في صنوف الفتن والمحن والملاحم التي تعرضت لها مختلف المذاهب العقديّة.

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها كتب المقالات والفرق والنحل، ناهيك عن كتب التراجم والمصادر التاريخية، غير أنني لم أقف على بعض الدراسات السابقة في الموضوع، سوى ما تعلق ببعض الإشارات نبهت عليها داخل الدراسة.

وأهم ما جاء في الموضوع وأشار إليه:

- تطبيقات المآل في علم الكلام، التكفير بالمآل أنموذجاً لياسين السالمي.
- مقال بعنوان: معالم تيمية في تقويم كتب الفرق والمقالات للدكتور عبد العزيز بن محمد آل عبد اللطيف بمجلة البيان العدد 352 ذو الحجة 1437هـ، الموافق لسبتمبر 2016م.
- مقال من ثقافة التكفير والظلم إلى ثقافة التفكير والعدل! تكفير المعتزلة أنموذجاً لعبد الله المصمودي موقع هوية بريس.

1. الخلاف العقدي مظاهره وأسس تديره:

1.1. الموقف من المخالف: سهل بن عبد الله التستري أنموذجاً:

سهل بن عبد الله التستري صوفي محدث من أئمة أعلام أهل السنة، سكن البصرة وتوفي بها، ويصنفه ابن تيمية في الاعتقاد على طريق السلف الصالح من الصحابة والتابعين، والأئمة الفقهاء الأربعة وغيرهم من أئمة التصوف كالجنيد والدارمي، وإليه تنسب السلمية.

أما موقفه من أهل الكلام فلا نظفر له إلا بنص فريد نقله الذهبي عنه، يوضح ملامح المنهج العقدي عند التستري، وطرق الاستدلال العقدي التي توافق في أصولها منهج السلف، يقول: "العقل وحده لا يدل على قديم أزلي فوق عرش محدث، نصبه الحق دلالة وعلمنا لنا، لتهتدي القلوب به إليه ولا تجاوزه، أي بما أثبت الحق فيها من نور الهداية، ولم يكلفها علم ماهية هويته، فلا كيف للاستواء عليه، لأنه لا يجوز للمؤمن أن يقول: كيف الاستواء؟ لم خلق الاستواء؟ وإنما عليه الرضى والتسليم... وإنما سمي الزنديق زنديقا، لأنه وزن دق الكلام بمخبول عقله، وقياس هوى طبعه، وترك الأثر والاقتران بالسنة، وتأول القرآن بالهوى، فعند ذلك لم يؤمن بأن الله على عرشه" (الذهبي، 1993م، ص. 756/6).

فما هي أوجه الرفض للمذاهب الكلامية عند التسري وغيره، وما حدودها؟ وكيف يتم مواجهة هذا المنهج المستجد والتعامل معه؟ وهل يمكن تديير هذا الخلاف وتوجيهه، بدل إقصاء المخالف والحكم عليه ووسمه بنعوت التبديع والتفسيق والزندقة والكفر؟

هذه مجموعة من الأسئلة يأخذ بعضها برقاب بعض، نتطرحها بغية إبراز وكشف معضلة واجهت المفكر الإسلامي -المؤرخ المتكلم- وهو يحاول أن يدون مقالات الفرق، ويعرض آراء المخالفين، والتي لا زالت تتناقلها الكتابات دون تحقيق وتمحيص، وتبنى عليها أحكاما ومسلمات اكتست في أغلبها طابع القطع.

يقول الإمام القرطبي: "وسئل سهل بن عبد الله عن الصلاة خلف المعتزلة والنكاح منهم وتزويجهم، فقال: لا، ولا كرامة، إنهم كفار، كيف يؤمن من يقول: القرآن مخلوق، ولا جنة مخلوقة ولا نار مخلوقة، ولا لله صراط ولا شفاعة، ولا أحد من المؤمنين يدخل النار، ولا يخرج من النار من مذنب أمة محمد ﷺ، ولا عذاب القبر ولا منكر ونكير، ولا رؤية لربنا في الآخرة ولا زيادة، وأن علم الله مخلوق، ولا يرون السلطان ولا جمعة، ويكفرون من يؤمن بهذا" (القرطبي، 1964م، ص 141/7).

وفي هذا النص يوضح التسري موقفه من أهل الكلام ويخص بالذكر المعتزلة، فيحكم بكفرهم، وما يترتب عن ذلك من أحكام فقهية شرعية كعدم جواز الصلاة خلفهم وتحريم مناكحتهم، ثم بين بعد ذلك أسباب التكفير وهي مقالاتهم التي رواها عنهم، كقولهم بخلق القرآن وإنكار الغيبات من صراط وشفاعة، وقولهم بأن النار والجنة غير مخلوقتين وغيرها من الأقوال التي سنعرض لها بتفصيل.

فإلى أي حد كان التسري منصفا بالقول بتكفير المعتزلة؟ وهل أجمعت الأمة على كفرهم؟ وما هي ضوابط التكفير وأسبابه التي استند إليها؟ وهل تحقق التسري من صحة هذه الأقوال المنسوبة إلى المعتزلة؟ وهل كان أمينا في حكايتها عنهم؟ ثم هل يلزم من هذه الأقوال التكفير؟ أفلا يكون التسري وغيره قد تعسف في تقويل القوم ما لا يقولون، وإلزامهم ما ليس به يلتزمون؟

2.1. الأشعري ونقد أصحاب المقالات:

لا يمكن الحديث عن المقالات وأصحابها دون الحديث عن الشيخ الأشعري وكتابه "مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين"، وهذا العنوان وحده كفيلاً بإثارة العديد من التساؤلات، وإفراز الكثير من المناقشة والتحليل، غير أن ما يهمننا فيه إشارتين اثنتين:

أولاهما/ تأكيد الشيخ الأشعري على مشروعية الاختلاف الكلامي ووصفه باختلاف أهل القبلة من المصلين، فلا جرم أن تكون النتيجة منع تكفير المتكلمين خاصة، وأهل القبلة من المسلمين عامة، وعدم الحكم بإخراجهم من ربة الدين، وهذا ما يؤكد في مقالاته "اختلف الناس بعد نبهم ﷺ في أشياء كثيرة ضلل فيها بعضهم بعضاً، وبرئ بعضهم من بعض، فصاروا فرقا متباينين وأحزاباً متشتتين، إلا أن الإسلام يجمعهم ويشتمل عليهم" (الأشعري، 1980م، ص.2).

وثانئهما/ التأكيد على الأخطاء المنهجية والعلمية لأصحاب المقالات، كما سيتضح عند مناقشة أطروحة الأشعري في الكتاب.

ونطلق في تحليلنا هذا من الاعتراف بشرعية الاختلاف العقدي، والاعتقاد بأنه أمر طبيعي إن لم يكن ضرورياً أن يقع، "لأن النص مهما اعتبر مقدساً فقد حملته لغة، أي أنه قابل لتعدد المعنى" (أومليل، 1993م، ص.ص.66-67).

3.1. مشروعية الاختلاف الكلامي وحدوده:

أغلب الخلاف في المسائل العقدية خلاف لفظي، وجب النظر فيه والعمل على توجيهه وتدييره، لما فيه مصلحة الجمع والوحدة بدل الفرقة والتعصب، فلا جرم أن من مقاصد العقائد توحيد الناس لا افتراقهم.

فإذا نظرنا إلى مقاصد أكبر الفرق الكلامية -المعتزلة والأشاعرة- "وجدنا كل واحد منهما حائماً حول حى التنزيه، ونفي النقائص وسمات الحدوث، وهو مطلوب الأدلة، وإنما وقع اختلافهم في الطريق، وذلك لا يخل بهذا القصد في الطرفين معاً، فحصل في هذا الخلاف أشبه الواقع بينه وبين الخلاف الواقع في الفروع" (الشاطبي، 1992م، ص.2/695).

فقد انطلق المعتزلة والأشاعرة من مبدأ تنزيه الله وإرادة تعظيمه، وإنما مرجع اختلافهم في الآليات والوسائل والفهم والتأويل والمنهج "هو الذي أدى إلى خلافهم في كل المسائل المتعلقة بالفعل الإلهي، كالقضاء والقدر والأرزاق والأجال" (معلومي، 1986م، ص.56).

فالأطراف المختلفة تسلم بمجموعة من الثوابت العقائدية المشتركة، وإنما يكون الاختلاف في مستوى التأويل، فهناك نصوص واحدة إلا أنها تؤدي إلى تعدد المعنى، وتؤول تأويلات مختلفة، تقام عليها أنساق من المذاهب، وهكذا تكونت مذاهب الفقهاء وفرق المتكلمين.

ولعمري هذا ما أشار إليه الأشعري مخاطبا زاهر بن خالد السرخسي لما اقترب أجله: "اشهد علي أنني لا أكفر أحدا من أهل القبلة لأن الكل يشيرون إلى معبود واحد، وإنما هذا كله اختلاف العبارات" (الذهبي، 1985م، ص.88/15).

فإذا كانت أصول العقائد هي القطعيات المسلم بها، والتي لا يجوز إنكارها أو تكذيبها، فإن الفروع في العقائد هي التي لا يتحقق فيها شرط القطعية أو العلم اليقيني الجازم...مما سكت عنه القرآن، ونطقت به السنة الصحيحة أو جاء به القرآن الكريم ولكن بعبارات محتملة التأويل.

ويوضح محقق كتاب الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار أن الإقرار بأصول الدين سمة رئيسية -عند كل الفرق والإسلاميين-، بل إن التسليم بها يعد هوية كل المتكلمين، بغض النظر عن تصنيفهم أو انتماءاتهم، لأن إنكار أي أصل من أصول العقيدة بمثابة إنكار للعقيدة كلها (القاضي، 1996م، ص.15).

غير أن الواقع يوضح بجلاء أن المتكلمين كفروا بعضهم البعض، لمجرد المخالفة في الرأي والفهم والمنهج، أو مخالفة أصول أصلوها وجعلوها أسسا لمذاهبهم، وحكموا بتكفير من خالفها.

2. الأخطاء المنهجية والعلمية لأصحاب المقالات:

إن المقدمة التي دبجها الأشعري لكتابه توجي بتوجه جديد رافض لما احتوته الكتب المدونة في الفن قبله، فقد ألزم الأشعري نفسه بالموضوعية والأمانة العلمية، واعتبرها سبيل العلماء الربانيين، والفظناء المميزين، فإذا كانت معرفة المذاهب والمقالات تكتسي أهمية عظمى في معرفة

الديانات والتمييز بينها، فإن مصنفات أصحاب الملل والنحل اعترتها أخطاء منهجية أجملها الأشعري في ما يلي:

أولاً/ التقصير في حكاية المقالات.

ثانياً/ الغلط في قول المخالف.

ثالثاً/ تعمد الكذب وإرادة التشنيع على المخالف.

رابعاً/ ترك التقصي.

خامساً/ إضافة الأقوال على سبيل الإلزام.

أما الأسباب والدوافع إلى ذلك فكثيرة جداً، أهمها التعصب للمذهب، والرغبة في الإضرار بالمخالف، وطلب الرفعة والجاه وغيرها، وقد أشار إلى بعضها البيروني وهو يتحدث عن الإخباريين في كتابه عن الهند، يقول: "ثم إن الخبر عن الشيء الممكن الوجود في العادة الجارية يقابل الصدق والكذب على صورة واحدة، وكلاهما لاحقان به من جهة المخبرين، لتفاوت الهمم وغلبة الهراش والنزاع على الأمم" (البيروني، 1403م، ص.13).

وأوضح ذلك وبين سببه بقوله: "فمن مخبر عن أمر كذب يقصد فيه نفسه، فيعظم به جنسه لأنها تحته، أو يقصدها فيزري بخلاف جنسه لفوزه فيه بإرادته، ومعلوم أن كلا هذين من دواعي الشهوة والغضب المذمومين، ومن مخبر عن كذب في طبقة يحتم لشكر أو يبغضهم لنكر، وهو مقارب للأول، فإن الباعث على فعله من دواعي المحبة والغلبة، ومن مخبر عنه متقرباً إلى خير بدناءة الطبع، أو متقياً لشر" (البيروني، 1403م، ص.13).

والذي يتبع مؤلفات المقالات سيجد أن هذا النهج سيبقى مستمرا، بل ويشد خطورة كلما تباعد الزمان، فقد اعتمد المصنفون على النقل بالواسطة دون تثبت وتحقيق، ونقلت الأقوال عن غير أصحابها، وبعيدا عن مظاهرها الأصلية، مع فقد أكثر الأصول والمصنفات كأصول المعتزلة والقدرية والجهمية والكرامية والأشعرية وغيرهم، فغابت الأمانة العلمية، وأضحت الدقة والتحقيق والتقصي بعيد المنال.

يقول ابن حزم: "إن كثيرا من الناس كتبوا في افتراق الناس في دياناتهم ومقالاتهم كتبوا كثيرا جدا، فبعض أطال وأسهب، وأكثر وهجر، واستعمل الأغاليط والشغب، فكان ذلك شاغلا عن الفهم قاطعا دون العلم، وبعض حذف وقصر، وقلل واختصر، وأضرب عن كثير من قوي معارضات أصحاب المقالات، فكان في ذلك غير منصف لنفسه في أن يرضى لها بالغبن في الإبانة، وظالما لخصمه في أن لم يوفه حق اعتراضه، وباخسا حق من قرأ كتابه إذا لم يغنه عن غيره، وكلهم إلا تحلة القسم عقد كلامه تعقيدا، يتعذر فهمه على كثير من أهل الفهم، وحلق على المعاني من بعد، حتى صار ينسي آخر كلامه أوله، وأكثر هذا منهم ستائر دون فساد معانيهم (ابن حزم، ب. ت.، ص. 19/1)".

ويختتم ابن حزم كلامه بعبارة تستحق البحث والتفتيش فيقول: "فكان هذا منهم غير محمود في عاجله وآجله". إذ أن غياب الإنصاف العلمي والأمانة، والفساد على المخالف، وتقويله ما ليس بقوله، أو بعبارة الأشعري إضافة الأقوال على سبيل الإلزام، هو الذي سيؤجج فتنة التفسيق والتكفير والإخراج عن الملة.

وأقل ما يترتب عن هذا التشاجر ما أشار إليه ابن عساكر بقوله: "فربما سمع سب الأهوازي لهذا الإمام -الأشعري- بعض من يراه بعين الإعظام -من الأشاعرة- فيقابل سبه بسب إمامه، ويتكلم فيه عند الغضب بمثل كلامه، ويحمله على ذلك السب فرط حمية أو إظهار صلابة في معتقده... اقتداء بقول بعض جهال المتسننة: "سبوا عليا كما سبوا عتيقكم: كفر بكفر، وإيمان بإيمان"... وهذه خطة لا يرتضيها ذو عقل وسقطة تنبئ عن عظيم جهل" (عساكر، 1404هـ، ص. 378).

1.2. نسبة الكتب إلى غير أصحابها:

يعترض عملية التحقق من الكتب ونسبتها إلى أصحابها العديد من العوائق والإكراهات، ولا يقتصر الأمر بالكتب الكلامية دون غيرها، بل هي ظاهرة تشترك فيها المصنفات في مختلف العلوم، فرضتها العديد من الأسباب التي جعلت الكتب عرضة للضياع والتلف، أو تصحيف النساخ والمفهرسين والمحققين، ويزداد الأمر سوء وخطورة عندما يتعلق الأمر بالمؤلفات والنصوص العقدية،

فقد يحيل التحريف والتصحيح الإيمان كفرا والكفر إيمانا، غير أن ما يهمننا هنا هو ما كان متصلا بقرينة العمد بخلفيات عقدية أو إيديولوجية، والتي يظهر أثرها عند دراسة الفرق والمقالات.

فإذا كان الأصل أن الأقوال والأحوال والآراء والمذاهب إنما تعرف من خلال الكتب والمصادر الأصلية، فإن استحال ذلك نقلت من كتب التلاميذ والأصحاب، فإن غياب هذه الوسائط المباشرة يجعل الدارس يستعين بالوسائط الأبعد فالأبعد، وربما توسل في بحثه بكتب المخالفين، كما الحال عند التأريخ للفكر الاعتزالي مثلا.

ولكن المهمة تكاد تكون صعبة المدرك خصوصا ما تعلق بالآراء والمقالات التي ينفر منها الناس، أو تمنعها السلطة القائمة وتحذر منها، ومن هذا القبيل كتب المعتزلة التي ضاع أغلبها، ولم يبق من آثار المعتزلة إلا ما احتوته كتب الفرق والمقالات، المدون أغلبها من خلال كتابات خصومهم الأشاعرة، أو ألد أعدائهم كابن الراوندي وغيره، مما يجعل الباحث المدقق يجد صعوبة في الوقوف على المعلومة الوثيقة، كما يخبر بذلك ابن رشد عندما اعتذر عن الكشف عن مناهج الاستدلال عند المعتزلة لعدم وقوفه على مصادرهم وكتبهم التي لم يصل منها شيء إلى الأندلس (رشد، 1964م، ص.120).

وغير بعيد عن هذا، نجد الإمام الرازي يعترض على الشهرستاني، ويدرك أن أسلوبه يسيء إلى الحقائق التاريخية ويشوشها، لعدم ذكره لمصادره، أو عدم الرجوع إلى كتب الرجال والفرق لتوثيق الآراء والتحقق من صحة نسبتها.

ولعلنا نقدم بين يدي الموضوع نماذج وأمثلة أهمها:

كتاب الإبانة عن أصول الديانة:

أما نسبة الكتب إلى غير أصحابها فكثير، ويمكن التمثيل له بكتاب الإبانة عن أصول الديانة المنسوب لأبي الحسن الأشعري، نسبة إليه العديد من العلماء قديما والكثير من الباحثين المعاصرين، واختلفوا في ذلك اختلافا عظيما، واجتهدوا في التوظيف الإيديولوجي لهذه النسبة باختلاف توجهاتهم العقدية والكلامية، فالاتجاه -السلفي الحنبلي- يرى في كتاب الإبانة توبة وانسلاخا للشيخ من الأفكار والآراء الأشعرية، ورجوعا إلى طريقة السلف في الأخذ والتسليم

للمصوص وترك التأويل، وعليه فإنهم يجعلون كتاب الإبانة آخر ما صنفه الأشعري، خصوصاً أنه يؤكد من خلاله التمسك بمعتقد الإمام أحمد بن حنبل وتبني مذهبه العقدي.

وفي المقابل يشير الأشاعرة إلى أن الإبانة من كتب الأشعري حقيقة، غير أنه يعكس التطور في المذهب الكلامي عند أبي الحسن الأشعري، ولا يعني أبداً تخليه عن منهجه الأشعري، مع عقد ترابط مع كتابه اللمع، فإذا كان هذا الأخير قد خصه الأشعري بتقرير المسائل الكلامية بالحجج العقلية، ففي الإبانة عودة إلى التأصيل القرآني.

ثم ظهر من يثبت أنها من كتب الشيخ حقيقة، غير أنه لا يسلم بكثير من النصوص والآراء الكلامية فيها، بل يراها منحولة ومشكوكا في صحة نسبتها إليه، واستعمل في ذلك منهج النقد الموضوعي والداخلي لمتن الكتاب، وتتبع الروايات والنصوص التي تهم الإمام أبي حنيفة بالقول بخلق القرآن، ونقضها من خلال الجرح والكلام في روايتها.

وهناك اتجاه آخر ينفي هذه النسبة ويرفضها، ومن أبرز هؤلاء المحقق المغربي الدكتور خالد زهري الذي أكد أن الاتجاه السائد لدى الباحثين أنه من أواخر مؤلفاته، ويعتبرونه معبراً عن توجه عقدي جديد اعتنقه المؤلف، وهو مذهب السلف بعد عدوله عن توجهه التأويلي، الذي طبع البداية الأولى لحياته السنية بعدما عدل عن مذهب الاعتزال، بيد أن كثيراً من القرائن تقف شاهدة على عدم صحة نسبتها إليه (زهري، 2012م، ص.143).

أما القرائن التي يراها كافية في نفي نسبة كتاب الإبانة لأبي الحسن الأشعري فنلخصها في ما يلي:

أولاً/ من ترجم لأبي الحسن من المتقدمين لم يذكر هذا الكتاب في تصانيفه، وأول من نسبته إليه ابن عساكر في كتابه تبين كذب المفتري.

ثانياً/ تضمن هذا الكتاب عقائد يستحيل أن تصدر عن مبتدئ في دراسة المذهب الأشعري، بله أن تصدر عن رأس من رؤوس مذهب أهل السنة.

ثالثا/ تصرّح الكتاب بالتجسيم "يا ساكن السماء"، بينما لم يأل الأشاعرة جهدا في دحضه، والرد على القائلين به، وتقديم الأدلة العقلية والنقلية الدالة على فساد.

رابعا/ عرف أبو الحسن الأشعري بانفتاحه على المذاهب والآراء، ولغته في مناقشتها لغة هادئة، بخلاف الإبانة التي صيغت بعبارات عنيفة ومدشّجة.

خامسا/ عرف أبو الحسن الأشعري أنه لا يكفر أحدا من أهل القبلة، لا المعتزلة ولا الجهمية ولا الشيعة ولا الخوارج ولا غيرهم، بيد أن عبارات التكفير لا تخلو منها صفحة من صفحات الإبانة.

والنتيجة التي يخلص إليها هي أن كتاب الإبانة من تأليف أحد حشوية الحنابلة، ولا يمت إلى المصنفات صحيحة النسبة إلى أبي الحسن الأشعري بصلة، ومن أجل التمويه والإمعان في التدليس، نقل مؤلفه، الذي لا نعرف إلا أنه حشوي، فقرات من كتاب اللمع صحيح النسبة إليه، حتى لا يتردد القارئ في أنه له، فيطمئن للعقائد الفاسدة الواردة فيه ما دامت من مقالات علم من أعلام السنة الذين لا يقع لهم بالشنان (زهري، 2012م، ص.148).

وإن كنا هنا لسنا بصدد الترجيح بين الآراء حول نسبة كتاب الإبانة لأبي الحسن الأشعري والموازنة بين الحجج والأدلة، فإن ما يطبع الموقف الأخير هو اعتماده على النقد الداخلي لمتن الإبانة، ولم يقتصر على جرد مواقف المستشرقين، والبحث في كتب الفهارس والمخطوطات، كما صنعت الدكتورة فوقية حسين في دراستها حول تحقيق كتاب الإبانة والتي ذهبت فيه إلى صحة النسبة.

كما أن الدكتور زهري أشار إلى بعض الأسباب التي تدفع لوضع الكتب ومن بينها الكتب الكلامية، فإنه يتم نسبتها لأعلام مشهورين حتى تكسب هذه المصنفات شهرة أصحابها، أو لأجل إظهار معتقد وإبرازه.

وليس يقصر الأمر على كتابة الإبانة من مؤلفات الأشعري، بل إن هناك كتاب آخر اشتد الجدل حول نسبته له وهو رسالة "استحسان الخوض في علم الكلام".

2.2. تعمد الكذب في أحوال المخالف:

مما أشار إليه الأشعري في مقالاته صنيع أرباب النحل والديانات، من التقصير في الحكاية، والغلط في الرواية، وتعمد الكذب في الحكاية إرادة التشنيع على المخالف، وزاد البيروني هذه الصورة توضيحا، بذكر الأسباب الموجبة لذلك، وأجملها في أمور:

أولها/ الإخبار عن أمر كذب يقصد فيه المخبر نفسه فيعظم به جنسه لأنها تحته أو يقصدها فيزري بخلاف جنسه.

ثانها/ الإخبار عن كذب في طبقة يحبهم لشكر أو يبغضهم لنكر.

ثالثه/ الإخبار عن كذب تقريبا وتزلفا أو اتقاء لشر.

رابعها/ الإخبار عن كذب جهلا، وهو المقلد للمخبرين فيما يروونه ويحكونه، ولعله حال أكثر أصحاب المقالات.

يقول البيروني: "وكان وقع المثال في فحوى الكلام على أديان الهند ومذاهبهم، فأشرت إلى أن أكثر ما هو مسطور في الكتب منحول، وبعضها عن بعض منقول، وملقوظ مخلوط، غير مهذب على رأيهم ولا مشذب" (البيروني، 1403م، ص.79).

وإذا كان من نافلة القول التأكيد على أن نسبة الأقوال والأحوال إلى صاحبها، وتحقيق نسبتها إليه مرد ذلك كله إلى كتبه، أو من خلال تلامذته وأصحابه، وشيعته وأهله مذهبه، مع التمحيص والتدقيق والتحقيق، حتى لا تخالف أقواله وآراؤه ما ينسب إليه على طريق الخطأ أو بغية الإزراء والتشنيع.

والأمثلة في الباب كثيرة غير محصورة ولعلنا نكتفي بالإشارة إلى أهمها مما يسمح به المقام:

تهمة النّظام المعتزلي:

اشتهر النَّظْمُ بآرائه الكلامية المثيرة للجدل بين الأصحاب والمخالفين، ومنها قوله بالطفرة وإنكاره للقياس ورده لأحاديث كثيرة لا توافق منهجه العقلي، كما أن النظام خالف المعتزلة في الكثير من القضايا والآراء الكلامية، مما جعله هدفا للنقد والتفسيق والتكفير.

فهاجمه أهل السنة وكفروه وعدوه زنديقا وماجنا وملحدا من كبار الملاحدة وحذروا الناس منه، وشكك البغدادي في تسميته ولقبه، وأنكر أن يكون سبب لقبه بالنظام حسن نظمه الشعر كما درج على ذلك مؤرخو المعتزلة، وذكر أن ذلك تمويه من المعتزلة وافتراء، وإنما سمي بذلك نسبة إلى نظم الخرز، واتهمه في عقيدته.

أما الذهبي فيقول: "أبو إسحاق النظام البصري المتكلم المعتزلي، ذو الضلال والإجرام، طالع كلام الفلاسفة فخلطه بكلام المعتزلة، وتكلم في القدر، وانفرد بمسائل (الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، 1993م، ص.735/5)، ولم يكن النظام ممن نفعه العلم والفهم، وقد كفره جماعة، وقال بعضهم: كان النظام على دين البراهمة المنكرين للنبوة والبعث، ويخفي ذلك.... (الذهبي، 1985م، ص.542/10).

والذي ينتخل من هذه الترجمة أن الذهبي لم يبدل جهدا في تحقيق هذه الأقوال عن النظام والكشف عن أحواله كما هو ديدنه، وقد يستعمل صيغ التمريض في حكايتها إبراء للذمة، ولربما سكت عن مصادره أيضا.

أما ابن ناصر الدين في توضيح المشتبه يقول: "وقد وجدت بخط الحافظ مغلطاي على حاشية كتاب "الألقاب" لأبي بكر الشيرازي عند ذكر النظام هذا: ذكر ابن حزم في "طوق الحمامة" أن النظام عشق فتى نصرانيا، ووضع له كتابا في تفضيل التثليث على التوحيد. انتهى ما وجدته، ولا إله إلا الله وحده لا شريك له، ثم وقفت على كلام أبي محمد ابن حزم في كتابه "طوق الحمامة وظل الغمامة" (الدمشقي، 1993م، ص.98/9).

وبالرجوع إلى كتاب طوق الحمامة يتأكد أن مصدر ابن حزم لم يكن سوى ابن الرواندي خصم المعتزلة وأحد ألد خصومهم (حزم، 1987م، ص.98)، والذي اتهمته المعتزلة بالكفر والإلحاد، وشنعت عليه آراءه ومواقفه، وأخرجته من زمرة أعلامها وأبعدته، وقد رد ابن الرواندي بمؤلف يفضح المعتزلة قابل به كتاب الجاحظ في فضل الاعتزال وفضائل المعتزلة.

ومما حكاه الذهبي عن النظام أيضا أنه سقط من غرفة وهو سكران فمات في خلافة المعتصم أو الواثق، زيادة في التأكيد على فسقه وفجوره، وسوء خاتمته (الذهبي، سير أعلام النبلاء، 1985م، ص.45/10).

غير أن هذه التهمة تصير محل الشك والارتياب، إذ لم ينقلها أحد من معاصريه، ولا ذكرها عنه من يوردها مورد التحقيق، بل هذه الأخبار ترد مورد المخالفة لما يشهد به التلامذة والأصحاب، فإن المعتزلة وكل من والاهم يثنون عليه، ويعلمون من قدره، ويكبرون فيه تدينه وأخلاقه، وفي ذلك يقول الجاحظ: "الأوائل يقولون في كل ألف سنة رجل لا نظير له، فإن كان ذلك صحيحا فهو أبو إسحاق النظام" (المرتضى، 1961م، ص.51).

أما أبو الحسين الخياط من أشياعه فيقول: ولقد أخبرني عدة من أصحابنا، أن إبراهيم - يقصد النظام- رحمه الله قال وهو يجود بنفسه: اللهم إن كنت تعلم أنني لم أقصر في نصرته توحيدك ولم أعتقد مذهبا من المذاهب اللطيفة إلا لأشد به التوحيد، فما كان منها يخالف التوحيد فأنا منه بريء، اللهم فإن كنت تعلم أنني كما وصفت فاغفر ذنوبي وسهل علي سكرة الموت، قالوا: فمات من ساعته، وهذه هي سبيل أهل الخوف لله والمعرفة به، والله تعالى شاکر لهم ذلك (الخياط، 1993م، ص.41).

3.2. نسبة أقوال مستبشعة للمخالف:

يعتبر وضع المقولات والآراء المستبشعة والمنكرة منهجا متبعا منذ فجر الإسلام، وذلك أن المخالف يسعى إلى تأليب السلطة أو العامة على مخالفه، فينسب إليه بعض الأقوال والآراء التي تحمل الكفر أو تؤول إليه.

وتظهر ملامح هذه المصادمة جلية من خلال سلاح الألقاب كنعنت المخالف وحشره في زمرة المشبهة والمجسمة والحشوية، وباستجلاب اللعنات على المنابر، وتوعده بالسلطان، واستعداد الجمهور عليه تارة أخرى، ناهيك عن سبل الدس في كلام المخالف، وتحريف آرائه بالحذف والانتقاء، وقد يطاله الطعن في شخصه وسيرته، وإلزامه ما لا يلزمه كالقول بالكفر.

ومن أشهر الأمثلة على هذا النوع من التلفيق ما حكاه الرحالة المغربي ابن بطوطة عن ابن تيمية، وأورده المقري الأشعري في معرض الترجمة لابني الإمام، يقول: "وناظرا ابن تيمية فظهرا عليه، وكان ذلك من أسباب محنته، إذ له مقالات شنيعة كحمله حديث النزول على ظاهره، وقوله فيه: كنزولي هذا".

وتعقب التنبكتي هذه المقالة فأورد في كتابه كفاية المحتاج ما نصه: قلت: قوله كنزولي هذا أثبتته عنه ابن بطوطة في رحلته يقول: "حضرت ابن تيمية يوما وهو على المنبر فذكرت حديث النزول، ثم قال: كنزولي هذا فنزل عن درجة المنبر لتي تحتها". وأردف نعوذ بالله من ذلك (التنبكتي، 2000م، ص.1/265).

والباحث المنصف لا يجد مشقة في إدراك زيف هذه التهمة عن ابن تيمية وعريها عن الحق والصواب، فقد اشتهر ابن تيمية بالدفاع عن مبدأ تنزيه الباري تعالى حتى اتهم بالتشبيه، ودعا إلى فهم نصوص الصفات على ظواهرها دون تشبيهه ولا تكييف ولا تجسيم، ولعل هذا ما جعل عدة من المتقدمين والمتأخرين ينتهض لرد هذه الفرية عنه.

خاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن إشكالية تحقيق الآراء الكلامية وتمحيصها، والبحث عن الدواعي التي دفعت إلى التلفيق والتشنيع، والغاية من هذه الدراسة محاولة فهم حقيقة الخلاف الكلامي ومحاولة تديبره وفق مناهج علمية رصينة بعيدا عن التوظيف السياسي والإيديولوجي الذي نراه ماثلا في الدراسات والبحوث الكلامية، وقد تسرب الكثير منها إلى بعض الكتب المحققة لأعلام الغرب الإسلامي الأشاعرة، ويكفي إلقاء نظرة سريعة على هذه التحقيقات لكتب القاضي عياض، وابن العربي والمازري وغيرهم حتى يتضح حجم التدخل في النصوص، تحقيقا وتعليقا، ولربما عمد بعض النساخ إلى بتر وتغيير ما خالف اعتقاده، وأحسب أن هذه القضية تستحق دراسة خاصة للكشف عن مظاهرها وأبعادها وتجلياتها.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أولاً: الخلاف الكلامي خلاف علمي استدعته خلفيات الاجتهاد والنظر في النص المؤسس، وهو خلاف في الفروع لا في الأصول العقدية، فهو اختلاف مشروع قياساً على الخلاف الفقهي.

ثانياً: الخلاف الكلامي هو خلاف يجب تدييره في الأروقة العلمية بعيداً عن التوظيف السياسي والإيديولوجي، وينبغي أن يلجم العامة عن الخوص فيه، منعا للتهارش والفتن والقلقل.

ثالثاً: كتب المقالات والفرق تحتاج إلى إعادة التحقيق وكثير من التدقيق والتمحيص.

رابعاً: تعرض المعتزلة لحملة شعواء حاولت النيل من كبار علمائهم بجميع الوسائل، وأغلب مقالات المعتزلة يتم نقلها عن كتب مخالفيهم من الأشاعرة، أو ألد أعدائهم كابن الراوندي.

خامساً: من أهم التهم الموجهة إلى المخالف التكفير، وقد يعتمد بعضهم إلى محاولة إثبات علاقة خصمه بالنصرانية أو اليهودية من خلال قصص واهية مختلقة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. الأشعري. (1980م). مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين. فيسبادن ألمانيا: دارفرانزشتايز.
2. أومليل علي. (1993م). في شرعية الاختلاف. بيروت: دار الطليعة.
3. البيروني. (1403م). تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مردولة. بيروت: عالم الكتب.
4. ابن تغري. (بدون). النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. القاهرة مصر: دار الكتب.
5. التنبكي. (2000م). كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج. المحمدية المغرب: مطبعة فضالة.
6. ابن تيمية. (1986م). منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية. الرياض: جامعة الإمام.
7. ابن تيمية. (1995م). مجموع الفتاوى. الرياض: مجمع الملك فهد.
8. ابن حجر. (1991م). لسان الميزان. بيروت: مؤسسة الأعلي للمطبوعات.
9. ابن حزم. (1987م). طوق الحمامة في الألفة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
10. ابن حزم. (بدون تاريخ). الفصل في الملل والأهواء والنحل. القاهرة: مكتبة الخانجي.
11. الخياط. (1993م). الانتصار في الرد على ابن الراوندي الملحد. بيروت: الدار العربية للكتاب.
12. الذهبي. (1985م). سير أعلام النبلاء. لبنان: دار الرسالة.
13. الذهبي. (1993م). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. لبنان: دار الكتاب العربي.
14. ابن رشد. (1964م). الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة. الإسكندرية: مكتبة الأنجلومصرية.
15. روزنتال. (1961م). مناهج العلماء المسلمين. بيروت: دار الثقافة.
16. الزركشي. (1956م). البرهان في علوم القرآن. بيروت: دار إحياء الكتب العلمية.
17. زهري خالد. (2012م). تقنية التعامل مع الكتاب المخطوط. الرباط: دار أبي رقرق.
18. السبكي. (1413هـ). طبقات الشافعية الكبرى. دار هجر.

19. السكسكي. (1996م). البرهان في معرفة عقائد الأديان، . الأردن: مكتبة المنار.
20. سيزكين. (1991م). تاريخ التراث العربي. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود.
21. الشاطي. (1992م). الاعتصام. السعودية: دار ابن عفان.
22. الصفدي. (2000م). الوافي بالوفيات. بيروت: إحياء التراث.
23. ابن الصلاح. (1992م). طبقات الفقهاء الشافعية. بيروت: دار البشائر الإسلامية.
24. ابن عساكر. (1404هـ). تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري. بيروت: دار الكتاب العربي.
25. القاضي عبد الجبار. (1996م). شرح الأصول الخمسة. القاهرة: مكتبة وهبة.
26. القرطبي. (1964م). الجامع لأحكام القرآن. القاهرة: دار الكتب المصرية.
27. ابن كثير. (2004م). طبقات الشافعيين. القاهرة: دار الوفاء.
28. ابن المرتضى. (1961م). طبقات المعتزلة. بيروت: بدون.
29. معلومي عبد المجيد. (1986م). منج علماء الأشاعرة في تقرير العقيدة. الدار البيضاء المغرب: مطبعة النجاح الجديدة.
30. ابن ناصر الدين الدمشقي. (1993م). توضيح المشتبه. بيروت: مؤسسة الرسالة.
31. ابن النديم. (1994م). الفهرست. بيروت: دار المعرفة.